الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الطبقة السياسية والوعي الشعبي العراقي

عامر القيسي
اعلامي

في مفاصل تأريخية من حياة الشعوب والامم يحدث في اغلب الاحيان ان يتفوق حدس الحس الشعبي العفوي على حس الطبقة السياسية النخبوية التي تقود مفردات العمل السياسي فتعمل المجسات الشعبية، بتراكم الخبرة، عملا استقرائيا يؤدي في معظم الاحيان لنتائج عملية وواقعية من دون الاعتماد على آلية التفسير والتحليل والاستنتاج العلمية، وفي مثل هذه اللحظات يحدث أن تأنف الطبقة السياسية محتقرة الوعي الشعبي العفوي فتنساق وراء طروحاتها الشخصية القسرية رافضة القراءة الاكثر قربا من حقائق الاحداث ومعطياتها.

والحس الشعبي العراقي اثبت اكثر من مرة، وفي مفاصل خطرة غيرت مجرى كتابة وقراءة التأريخ السياسي للعراق، سلامة قراءته الأحداث ومجرياتها ونتائجها، وهذا ما حدث فعلا مع تصاعد المد الشعبي للحركة الوطنية العراقية ابان خمسينيات القرن الماضي حتى سقوط الجمهورية الاولى في انقلاب شباط ١٩٦٣ الاسود عندما ضاعت الفرص التأريخية الواحدة تلو الاخرى امام الحركة الوطنية لتغيير مسار ليس التأريخ العراقي فقط وانما تأريخ المنطقة برمتها،فبقيت الحركة مشلولة ورافضة ليس السير وراء الوعي الشعبي بالاحداث فقط وانما قمعته تحت واجهات تنظيرية بائسة قادت الى ويلات دفعت ثمنها الاساسي الجماهير العراقية التي عبرت عن تحذيراتها من مسار الاحداث في اكثر من مناسبة وحدث هذا التباين والاختلاف والتباعد بين الوعيين أوائل السبعينيات من القرن الماضي على قاعدة تحالفات الخديعة عندما امتنع اليسار العراقي عموما عن الاستماع الى تحذيرات شعبية متنوعة المصادر كانت تقرأبطريقة مدهشة نتائج تلك التحالفات التي ارادها البعث الحاكم خدمة لسياساته وارادها اليسار العراقي (فتحا) جديدا في آلية العمل السياسي!

خارج اطار السياقات التأريخية فاننا نلحظ بعد سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣ وحتى اللحظة سبقا متميزا للوعي الشعبي على وعي الطبقة السياسية الحاكمة (حكومة،برلمان،قادة احزاب، نخب سياسية) ففي الوقت الذي كان يعتقد البعض بان الظروف الموضوعية غير مؤهلة لاجراء انتخابات اكدت الجماهير عكس ذلك تماما بانجاحها انتخابين واستفتاء (برغم كل الملاحظات على هذا الانجاز التأريخي) وفي الوقت الذي اعتقد البعض بان الارهاب سيبتلع العراق ويغرقه بالدم فان الجماهير كانت ادق قراءة للموقف عندما حولت المعادلة الامنية، فتحول الارهاب الى باحث عن(ملجأ آمن) والاشد سطوعا في الفارق بين الوعيين، الشعبي والنخبوي السياسي، هي المرحلة التي اعتقد فيها الكثير وروجوا باننا نخوض حربا أهلية طاحنة كانت تغذيها تصريحات قادة بعض الكتل السياسية المغرضون والقابضون، وكانت الكلمة في تلك اللحظات تتحول الى رصاص وسيوف وقنابل وكان بارومتر الشد الطائفي بين السياسيين تتصاعد قياساته بسرع غير معهودة، في مثل هذه الاجواء التي كانت فيها صيحات الحروب الاهلية تتصاعد داخليا وخارجيا، كان الوعي الشعبي يشتغل باتجاه آخر تماما، برغم بعض الاختراقات في مفاصله الهشة، فكان الجار يحمي جاره حياة ومالا، وحسب احصاءات رسمية من محاكم بغداد فقد تزايدت نسب الزواج بين السنة والشيعة،وهي حالة ممانعة راقية الفكر ورافضة لما كان يحاك في القمة بارادة داخلية ودفع خارجي وقرع طبول صمّ الآذان وشوش الفكر فاختلطت النيات الحسنة بالسيئة والوطني باللاوطني والقديم بالجديد، لكن الوعي الشعبي بعفويته خرج من كل هذه الاختلاطات دون ان يخوض فيها برغم ان الجو العام قد حقق بعض النتائج السلبية في تشويه هذا الوعي والعبور من فوقه بل تدميره، وبفضل هذا الوعي اجتزنا اخطر مرحلة في تأريخ العراق الحديث باقل الخسائر وان كانت ثقيلة على الجسد العراقي.

واليوم يبرهن الوعي الشعبي العراقي عن تميزه عن وعي النخب السياسية وتقدمه عليهم عندما يقدم أنموذجا متقدما لعمله في عملية اعادة اعمار العراق في مناحي الحياة كافة، في الوقت الذي تغرق فيه الكتل السياسية نفسها باتحادات وتجمعات واجتماعات ثلاثية ورباعية وخماسية الخ متوالية ومتتالية، مختلفة الالوان والتوجهات في وقت يتركون فيه مواقع العمل الحقيقية في الوزارات التي تركوها للجذب السياسي والتوزيع الجديد للمحاصصة التي يكرهونها في العلن ويعضون عليها بنواذجهم في السر او عبر اتفاقات غير معلنة.وهكذا منذ اواسط القرن الماضي يسجل الوعي الشعبي العراقي سبقا في الرؤية والتصور والحلول على النخب السياسية وعناوينها في مواقع ومفاصل مهمة وحساسة في التكون السياسي والاجتماعي العراقي.

ان حالة مثل هذه ينبغي دراستها في سياقها التأريخي وتحديدا في آلية صياغة وصناعة القرار السياسي والمنظومة التحليلية التي استند ويستند إليها السياسي في الرؤية والحل وعلينا في مثل هذه الدراسة ان نسأل:

- لماذا لايسمع السياسي المواطن العادي واين تكمن العقدة؟
- لماذا التعالي على الجماهير واعتبارها جماهير قاصرة عن الفهم والادراك والتحليل والرؤية؟
- لماذا ينطلق السياسي من فكرة القيادة من فوق ولايتبنى فكرة القيادة من الوسط؟

اسئلة كثيرة ومتنوعة من هذا الطراز وغيرهاينبغي على السياسي ان يجيب عليها بكل شفافية وصراحة وجرأة وموضوعية لكي يتوصل الى حلول منطقية لحلحلة اشكالية العلاقة بينه وبين المواطن الذي هو مادة وغاية عمله واسلوبه،ويكفي النخب السياسية وغيرها التعامل مع الجمهور باعتباره قطيعا يساق الى حيث يراد له تحت واجهات وشعارات شتى وحين ترفع الجماهير اصواتها محتجة على سوء القيادة،تلعن وتوصف بالمتمردة والجاهلة والمنحرفة..الخ الى نهاية القاموس المتشابه المفردات . والغريب في الامر ان السياسيين العراقيين الان يضيعون فرصة الامساك بجماهير متحمسة متلمسة طريق التحدي والبناء بعفويتها ورغبتها في الاندماج والتوحد في اطار كيان عراقي قوي..متوازن..مؤثر. هذا ماتريده الجماهير فماذا تريد النخب السياسية؟

انه سؤال بحاجة الى من يجيب عليه!!

رؤيــة فكــريــة لمــوضــوعــات سجــاليــة

لطفي حاتم
كاتب

تثير العولمة الرأسمالية الكثير من الإشكالات الاقتصادية / الاجتماعية/منها: على صعيد العلاقات الدولية وتتبدى هذه الإشكالات في اختلال التوازنات الدولية بين مستويات التشكيلة الرأسمالية المتقدمة منها والمتخلفة من جهة، وتزايد حدة المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية من جهة أخرى.وفي هذا الاتجاه تتعرض كثرة من المفاهيم الحقوقية للمساءلة التاريخية منها: الدولية؟ بدء السيادة الوطنية ضروري لضبط توازن السياسية الدولية؟ وهل مازالت الدولة الوطنية وحدة من الوحدات السياسية الضامنة لتطور الشرعية الدولية؟. وإذا كان الجواب إيجاباً هل ترتكز الشرعية الدولية باعتبارها علاقة قانونية بين الدول الوطنية على توازن المصالح الوطنية/الدولية؟. بكلام موجز هل هناك علاقة بين الشرعية الدولية والشرعية الوطنية؟. وإذا صح هذا الترابط الجدلي فعلام ترتكز هاتان الشرعيتان؟. أسئلة كثيرة واجتهادات متباينة تشترط العمل الجماعي من قبل الكتاب والباحثين

والثانية:توقف بعجالة عند موضوعتين الأولى منهما: متابعة المسار التاريخي لمبدأ السيادة الوطنية. والثانية: الترابط الجدلي بين الشرعية السياسية للحكم، ومبدأ السيادة الوطنية.

السيادة الوطنية وسماتها التاريخية

حملت المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية تحديات خطرة لمبدأ السيادة الوطنية وتكمن مصادر تلك التحديات في كثرة من الإشكالات يتقدمها:

١:- الهيمنة الدولية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي وما أفرزته تلك السيادة من ترابطات اقتصادية/ سياسية بين مستويات التشكيلة الرأسمالية المعولمة.

٢:- سيطرة الأيديولوجية الليبرالية كتعبير عن الروح الكسموبولوتية للرأسمال المعولم المتمثل بالشركات الدولية الهادفة إلى وضع العالم تحت هيمنتها الكونية وما يعنيه ذلك من إخضاع المصالح الوطنية إلى مصالح الشركات الاحتكارية.

٣:- سيادة النزعة العسكرية التي أصبحت أداة للتدخل الخارجي في النزاعات الوطنية

إن التحديات المشار إليها تتباين تأثيراتها على مستويات التشكيلة الرأسمالية المعولمة وقبل التعرض بملموسية إلى تلك التأثيرات على الدول الوطنية لابد من التوقف قليلاً عند التطور التاريخي لمبدأ السيادة الوطنية.

- تلازم ظهور مبدأ السيادة الوطنية و نشوء الدول القومية في القارة الأوروبية حيث تطورت أسيجته القانونية والدستورية بأشكال تدريجية تاريخية استناداً إلى تداخل عوامل عديدة الأول منها: طبيعة وأشكال العلاقات السياسية الناظمة لصراع القوى الاجتماعية في التشكيلة الوطنية في هذا البلد أو ذاك. والثاني منها: تطور موازين القوى العسكرية بين الدول القومية استناداً إلى قانون التطور المتفاوت الذي تحكم في الطور الأول من التوسع الرأسمالي.

لغرض اكساء الموضوعتين المشار اليهما ملموسية اكبر نحاول التعرض إلى المضامين الفعلية لتلك الرؤية.

- استند ظهور مبدأ السيادة الوطنية في الدول القومية إلى تنامي وتطور طبقة اجتماعية تاريخية سعت إلى السيادة الاقتصادية والهيمنة الطبقية الأمر الذي مكنها من فرض سيطرتها السياسية على مكونات تشكيلتها الاجتماعية.

- ارتكزت هيمنة البرجوازية السياسية على أشكال من (المساومة التاريخية)بينها وبين نقيضها الاجتماعي انطلاقاً من الروح المتجددة لمنظومة الشرعية البرجوازية المتمثلة بالديمقراطية السياسية وترسيخ بناء مؤسسات المجتمع المدني الضامنة للديمقراطية والكابحة لطغيان السلطة السياسية للدولة الرأسمالية.

إن الأفكار المشار إليها تضمنت آليات عدة ساهمت في بناء الدولة الرأسمالية وصيانة سيادتها الوطنية والتي يمكن إيجازها بالموضوعات الآتية: -

- استطاعت البرجوازية السائدة في الدول القومية إدامة سيطرتها الطبقية اعتماداً على الديمقراطية السياسية التي شكلت مناخاً سلمياً حاضناً لتطور الصراعات الاجتماعية وبذلك تمكنت البرجوازية من ترسيخ الشرعية الوطنية لسيطرتها السياسية.

- استندت الشرعية الوطنية لسيطرة البرجوازية السياسية على ترسيخ عقد اجتماعي/ سياسي ضامن لتطور التناقضات الطبقية في اطر سلمية من خلال خلق أشكال من التوازنات الاجتماعية/ السياسية بين مكونات التشكيلة الرأسمالية.

- أفضت آليات الشرعية البرجوازية السياسية/ الاجتماعية إلى ترسيخ (الوحدة الوطنية) التي شكلت بدورها سياجاً داخلياً لصيانة السيادة الوطنية.

إن النتائج المشار إليها اشترطتها الطبيعة التوسعية لحركة راس المال في مرحلته (الوطنية)التي شكلت بدورها العتبة الضرورية لولوجه المرحلة الثانية من تطوره المتمثلة برأسمالية الدولة الاحتكارية التي عززت بدورها آليات الشرعية البرجوازية الضامنة لحفظ التوازنات الداخلية السائدة لحركة راس المال الخارجية ودعم قدراته التنافسية مع الدول الرأسمالية الأخرى.

- إن امتداد الرأسمال الاحتكاري خارج حدوده الوطنية تلازم وتطور النزعة العسكرية التي عنيت في الجوهر تحقيق غرضين متلازمين أولاهما: حماية التوسع الرأسمالي بقوى عسكرية ضامنة لمصالحه الوطنية الاستراتيجية. وثانيهما: الحفاظ على السيادة الوطنية من الاعتداءات الخارجية.

بكلام مختصر إن حركة التوسع الرأسمالي في مرحلته الكولونيالية تطلبت تقاسم الجغرافية السياسية / الاقتصادية للعالم استناداً إلى مبادئ توازن القوى العسكرية والتي مهدت بدورها - التوازنات العسكرية - لظهور المرحلة الأولى من الترابط التاريخي بين مفهومي (الشرعية الدولية) والسيادة الوطنية الذي تجسد بنهجين: -

- محاولة بناء شرعية دولية ترتكز على ميثاق عصبة الأمم المتحدة بهدف خلق بنية سياسية دولية تنطلق من إضفاء (الشرعية) على نهب ثروات دول العالم بين المراكز الرأسمالية المتنافسة.

- ظهور وتطور الدول الوطنية بعد أحاطتها (بسيادة وطنية) شكلية استجابة لحماية المصالح الاستراتيجية لرأس المال الوافد. استناداً إلى تلك المؤشرات التاريخية أحاول التعرض إلى السمات الفعلية لمحتوى السيادة الوطنية في البلدان التابعة وعلاقته بالشرعية والوحدة الوطنيتين.

بدأ نشير إلى أن الدول الوطنية ومنها بلادنا ظهرت نتيجة للتدخل الخارجي الذي أدى إلى قطع التطور التاريخي للتشكيلة العراقية، ورغم العديد من السمات الايجابية التي حملها الرأسمال الوافد المتمثلة في بناء الدولة ومؤسساتها البيروقراطية إلا أن ذلك التدخل حمل في ثناياه الكثير من السلبيات الخطرة والتي يمكن إيجازها بالموضوعات الآتية: -

- إعاقة نمو وتطور الدور التاريخي للبرجوازية الوطنية كطبقة اجتماعية قادرة على ترسيخ الوحدة الوطنية المناهضة للهيمنة الخارجية، وبهذا المعنى فقد أدى القطع التاريخي لتطور البرجوازية الوطنية إلى استبدال فعاليتها الاقتصادية/السياسية بقوى خارجية عمدت إلى إعادة صياغة التشكيل الطبقي لمكونات التشكيلة العراقية، حيث جرى استظهار طبقات جديدة كانت في أطوارها الجنينية وأشير بالتحديد إلى الطبقة العاملة وتمركزها في المؤسسات الكولونيالية وكذلك الطبقة الإقطاعية التي أريد منها إن تشكل ركيزة اجتماعيه لتوسيع قاعدة التحالف الاجتماعي المتعاون مع القوى الخارجية.

- أدى ظهور الدولة العراقية وتبلور تشكيلتها الوطنية إلى تعزز ازدواجية الهيمنة الطبقية بين الرأسمال الوافد وبين التشكيل الطبقي السائد المتمثل بالبرجوازية الكومبرادورية/ الإقطاع المتشابك والجهاز البيروقراطي لسلطة الدولة الوليدة. وبهذا الإطار جرى تحجيم الدور السياسي للبرجوازية الوطنية بسبب تدهور مواقعها الاقتصادية.

- أفضت ازدواجية الهيمنة الطبقية بين التكتلين الداخلي/ الخارجي إلى نتيجتين بالغتي الخطورة على مستقبل الدولة العراقية الوليدة أحداهما تعرض الوحدة الوطنية إلى التشضي بسبب احتكار السلطة وغياب الشرعية الوطنية للحكم.وثانيتهما: تهميش مبدأ السيادة الوطنية بعد ايكال حمايته إلى قوى خارجية تترابط مصالحها الاقتصادية/ السياسية مع القوى الهامشية المماسكة بسلطة الدولة.

استناداً إلى الملامح العامة لطبيعة التشكيلة العراقية وسلطتها السياسية يمكننا الوصول إلى استنتاج هام يتلخص مضمونه بـ..

أدى التدخل الخارجي في صياغة المنظومة السياسية العراقية إلى نمو وتطور التشوهات السياسية / الطبقية في التشكيلة العراقية والتي اشترطتها الحركة العامة للرأسمال الوافد والمتجسدة في: أ.. إقصاء البرجوازية الوطنية عن المساهمة في صياغة ملامح التشكيلة العراقية بعد تحجيم دورها الاقتصادي/السياسي.

ب.. تعزز المكانة التاريخية السياسية /الاجتماعية للطبقة العاملة العراقية.

ج.. تشابك المهام الوطنية/ القومية في كفاح الطبقة الوسطى.

الاستنتاج المشار إليه يقودنا إلى تفكيك مضامينه الفكرية لغرض تشخيص أثاره السياسية المتمثلة في:-

- أفضى غياب الشرعية الوطنية للحكم إلى احتكار سلطة الدولة بين التكتلين الداخلي/الخارجي الأمر الذي أدى إلى تكريس سيادة وطنية شكلية للدولة العراقية.

- أدى احتكار السلطة السياسية للدولة وغياب الشرعية الوطنية للحكم إلى غياب الوحدة الوطنية المرتكزة على وحدة وتوازن مصالح الكتل الاجتماعية للتشكيلة العراقية.

- دفع احتكار السلطة السياسية وغياب الممارسة الديمقراطية إلى تطور واتساع آليات المواجهة بين الدولة العراقية ومكوناتها الاجتماعية.

إن الوقائع التي حملتها التجربة التاريخية أفرزت تشكيلة عراقية جديدة تحددت سمتها الأبرز في تنامي الأدوار السياسية / الاجتماعية الناهضة - الطبقتين الوسطى والعاملة - باعتباريهما بديلين تاريخيين عن الطبقة البرجوازية المغيبة وبهذا السياق واستناداً إلى تبادل الأدوار التاريخية اتخذت الفعالية السياسية / الاجتماعية للقوى القومية واليسارية مسارات مختلفة أهمها:

أولاً: - محاولة الطبقة الوسطى الاستعاضة عن الدور التاريخي للبرجوازية الوطنية بسلطة الدولة بعد سيطرتها السياسية على الدولة الوطنية وما نتج عن ذلك من انهيار كامل لمشروعها القومي الذي أفضى إلى انهيار مواقعها الطبقية وضياع سلطتها الوطنية فضلاً عن خراب تشكيلتها القطرية.

ثانياً: - برغم تعثر مشروعها السياسي بانهيار منظومته الفكرية واصلت القوى اليسارية تطوير فعاليتها السياسية / الوطنية المرتكزة على ضرورة إنجاز ثلاث مهام مترابطة:-

١:- السعي إلى تعزيز مبدأ السيادة الوطنية بما يعنيه من فك الاشتباك بين مصالح الرأسمال الوافد وبين المصالح الوطنية للبلاد

٢:- الكفاح من اجل تعزيز الشرعية الوطنية للحكم على أساس الديمقراطية السياسية والشرعية الدستورية.

٣:- ترسيخ الوحدة الوطنية انطلاقاً من تطوير التوازنات السياسية/ الاجتماعية بين مكونات التشكيلة الوطنية العراقية.

بهذه العدة الفكرية / السياسية استطاع اليسار الديمقراطي العراقي أن يفتح الأبواب أمام نهوض حركة شعبية جبارة مطالبة بحكم وطني . ديمقراطي وهنا لابد من التأكيد على أن الهوية الأممية لليسار العراقي أغنت توجهاته الهادفة إلى تعميق الوعي الوطني المرتكز إلى وحدة وتنوع محتوياته المذهبية والعرقية المتعايشة في التشكيلة العراقية. إن التركيز على الهوية الوطنية/ الأممية لليسار العراقي وديمقراطية نهجه السياسي تشترطه في الظروف التاريخية الملموسة نزعتان:

-- الاتجاهات التخريبية الناخرة في بنية الوعي الوطني العراقي وتوزع مكوناته على خانات طائفية/ عرقية ارتباطاً بالسياسة الكارثية للسلطة الديكتاتورية المنهارة.

- النزعات التدميرية لقانون الاستقطاب الرأسمالي الهادفة إلى تخطي مبدأ السيادة الوطنية والذي تتناغم مع توجهاته بعض التيارات السياسية في الحركة الوطنية العراقية الراغبة في إعادة العراق إلى مرحلة ازدواجية الهيمنة السياسية/ الاقتصادية على الدولة العراقية وسلطتها السياسية بأشكال جديدة.

إن التركيز على المواقع الوطنية لليسار الديمقراطي تنطلق من مساعيه الهادفة إلى صياغة الوحدة الجدلية بين مكونات الوعي الطائفي/القبلي/القومي المتنامية في التشكيلة العراقية بما يتلاءم وإنتاج وعياً وطنياً عراقياً يرتكز على الوحدة الوطنية المعاد بناؤها على قاعدتين أساسيتين: -

أ: - الديمقراطية التي تعني الممارسة الفعلية المفتوحة لحقوق البناء الفدرالي، القوى القومية والطوائف الدينية لحقوقها المشروعة ضمن اطر دستوريه تشكل مناخاً سياسياً ضامناً لتطور الشرعية الوطنية لسلطة الدولة السياسية المنبثقة من.البناء الفدرالي للدولة العراقية

ب - ترسيخ مبادئ التوازنات السياسية /الاجتماعية بين المكونات القومية والكتل الاجتماعية من خلال توزيع الثروة الوطنية اعتماداً على تنشيط دور الدولة الاقتصادي/ الخدمي الضامن لتلك الموازنة الطبقية.

إن الترابط الجدلي بين السيادة الوطنية والشرعية السياسية للحكم والديمقراطية السياسية يفترض الأحاطة بكثرة من التساؤلات منها: هل يشترط الطور الجديد من التوسع الرأسمالي ظهور شرعيات حاكمة في الدول الوطنية؟. ومنها: هل ما زال مبدأ السيادة الوطنية ضرورياً للتوازنات الدولية؟. ومنها:هل هناك علاقة بين تحجيم الشرعية الدولية وبين الحركة الكسموبولوتية للرأسمال المعولم.؟

الأحاطة بمضامين الأسئلة المثارة تتطلب جهداً متعدد المستويات لا يمكن الإلمام بها في موضوعات مكثفه عليه أحاول التعرض إلى طبيعة الطور الجديد من التوسع الرأسمالي وعلاقته بمبدأ السيادة الوطنية.

الليبرالية الجديدة وتفكك مبدأ السيادة الوطنية

يتعرض مبدأ السيادة الوطنية إلى الضعف والانحلال في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتسم بتشابك العلاقات الاقتصادية/السياسية بين مستويات التشكيلة الرأسمالية المعولمة وعلى الرغم من أن الليبرالية الجديدة قد أعلنت انهيار مبدأ السيادة الوطنية إلا أن ذلك الإعلان المدوي لم تتساوى تأثيراته على مراكز التشكيلة الرأسمالية ودولها الطرفية.

لغرض حصر تلك التأثيرات السلبية على الدول الوطنية نحاول وبموضوعات عامه التوقف عند بعض مفاصلها الأساسية.

بات معروفاً أن الطور الجديد من التوسع الرأسمالي افرز ما يمكن تسميته بالتشكيلة الرأسمالية المعولمة وذلك استناداً إلى السيادة الدولية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية

وما نتج عن تلك السيادة من ترابطات وتشابكات بين مستويات الاقتصاد العالمي، بمعنى أخر اشترطت السيادة الدولية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ظهور وتنامي قوانين وفعاليات سياسية دولية تتخطى البنية الوطنية لهذا البلد أو ذلك وما يتضمنه ذلك من إضعاف مبدأ السيادة الوطنية.

وهنا تواجهنا كثرة من الأسئلة منها: ما انعكاسات تدهور مبدأ السيادة الوطنية على مستقبل وحدة النسيج الاجتماعي في التشكيلات الوطنية؟.وما مصير الكفاح الوطني الهادف إلى بناء شرعيات وطنية للحكم على أساس الديمقراطية والموازنة الاجتماعية؟. وأخيراً

ما تأثير السياسة الدولية على مستقبل الصراعات الطبقية والتناقضات الوطنية؟.

الإجابة على تلك التساؤلات تنطلق من السمات العامة لقانون الاستقطاب الرأسمالي المتمثلة بعمليات الاندماج في المراكز الرأسمالية وعمليات التخريب في الدول الوطنية.

اذن دعونا نحاول رصد الآثار السلبية التي ينتجها قانون الاستقطاب الرأسمالي على تطور الدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية والتي أراها متمثلة ب-:

أولاً: - تفكك وحدة النسيج الاجتماعي للتشكيلات الوطنية من خلال عمليتين مترابطتين: إقصاء متزايد لقوى اجتماعية ناشطة اقتصادياً/ سياسياً بسبب وصفات الليبرالية الجديدة وما ينتجه ذلك من تحويلها إلى قوى هامشية.

ب:- دمج شرائح البرجوازية المالية المتحالفة مع بيروقراطية الدولة المدنية /العسكرية في البنية الاقتصادية السياسية للاحتكارات الدولية.

ثانياً:- تحول الدولة الوطنية إلى دولة حارسة لمصالح الاحتكارات الدولية بعد توطد الاختراقات الخارجية لمبدأ السيادة الوطنية والمتمثلة بثلاث حلقات أساسيه:

(١)-الاختراقات الاقتصادية المتمثلة بتحجيم الوظائف الاقتصادية/الخدمية للدولة الوطنية. (٢)-الاختراقات العسكرية من خلال الاتفاقات الدفاعية المشتركة وعمليات الإيفاد، التدريب التسليح، وما يتطلبه ذلك من رسم سياسات دفاعية وطنية/دولية مشتركة

ثالثاً:اختراقات السياسية الهادفة إلى ربط الرؤية الوطنية لحل المشاكل الإقليمية برؤية المراكز الرأسمالية.

ثالثاً: - التدخل في صياغة أنظمة سياسية ذات أغطية ديمقراطية تشكل في نهاية المطاف امتدادات (وطنيه) لحركة راس المال الدولية.

إن مؤشرات التفتيت التي جرى التعرض لها لا تعني بأية حال انعدام المستقبل وسيادة الرؤية التشاؤمية بل بالعكس إن التطورات الجارية تؤكد وجود إمكانيات فعلية لتنشيط الحركة الشعبية المناهضة للرأسمالية المعولمة ونهجها التخريبي وذلك من خلال ربط الكفاح الوطني الديمقراطي مع النضال القومي الهادف إلى بناء تكتلات عربية ديمقراطية مناهضة للتبعية والتهميش.

استناداً إلى تلك المؤشرات العامة يمكننا التوصل إلى بعض الاستنتاجات منها: -

أولاً: - لم يعد مبدأ السيادة الوطنية ملائماً للحركة العامة للطور الجديد من التوسع الرأسمالي وما يحمله ذلك من مخاطر جدية على تطور المكانة التاريخية لدور الدولة في صيانة التوازنات الوطنية / الدولية.

ثانياً: - احصاء دور الدولة الاقتصادي/الخدمي يشترط تنامي وتأثر العنف السياسي / الاجتماعي الأمر الذي يفضي إلى اختزال الدولة إلى سلطة قمعية مناهضة للمصالح الوطنية. وهنا يعاد تأكيد الموضوعة الماركسية بصدد الدولة كونها (أداة طبقية لقمع الطبقات الأخرى).

ثالثاً: - تفضي عمليات الإقصاء المتزايدة لقوى وكتل اجتماعية عن الحياة الاقتصادية إلى تفتت الوعي الوطني وتوزيعه على صناديق قومية/عشائرية/ طائفية وما يفرزه ذلك من استبدال الوطنية بصراعات فئوية

رابعاً: - اختزال الديمقراطية السياسية إلى بنية دستورية شكلية تساهم في إعادة إنتاج آليات ازدواجية الهيمنة بين التحالفين الداخلي /الخارجي.